Auf dem internationalen Symposium des Verfassungsgerichts:
Farouk Sultan: Der Schutz des Individuums und der Familie ist der Grund für eine Diskussion über die Urfi-Ehe
Al-Gomhorreya, 15.11.2009

خلال افتتاح الندوة

تصوير: هيثم صبرى

افتتح المستشار فاروق سلطان رئيس المحكمة الدستورية العليا أمس الندوة الدولية حول الزواج العرفى وكافة صور الزواج غير الموثق، بالتعاون مع منظمة كونارود دينأور الألمانية..شارك فى الندوة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر ود. على جمعة مفتى الجمهورية، ود. فرخندة حسن الأمين العام للمجلس القومى للمرأة ود. اندريا جاكوب الممثل الأقليمى لمنظة كونارد، ود. عادل عمر نائب رئيس المحكمة الدستورية ومقرر الندوة، وعدد كبير من قضاة عشر دول إسلامية وأوروبية.

فى الندوة الدولية بالمحكمة الدستورية:

فاروق سلطان: حماية الفرد والأسرة سبب مناقشة الزواج العرفى

شيخ الأزهر: «الرباط» لا يطلق إلا على العقد الشرعى بأركانه وشروطه

أكد فاروق سلطان فى كلمته ان الحماية الدستورية للفرد والأسرة هى سبب أساسى لمناقشة الزواج العرفى والآثار المترتبة عليه والمشاكل التى تنعكس على كل أطراف الأسرة لأنه لاشىء اضر بالأمم اكثر من الاعراض عن الزواج أو ما يحدث من خصومات وكل قانون عادل وصالح يؤكد العلاقة بين طرفى الزواج.

اوضح الامام الأكبر شيخ الأزهر ان كلمتى الأسرة والزواج نحتاج لفهمها فهما سليما لغة وشرعا.. فالأسرة تعنى القوة والاتحاد والتجمع والزواج هو الرباط الشرعى ويقصد به السكن، وبناء على ذلك لا يطلق الزواج إلا على العقد الشرعى مع تحديد اركانه وشروطه واهدافه.

وأشار إلى أن الفقهاء قديما لم يعرفوا هذه الأنواع من الزواج بل جاء الإسلام ليحرم الوانا من الزواج كانت موجودة فى الجاهلية مثل الاخدان والبدل والشغار، والزواج العرفى فيه كل الأركان ما عدا التسجيل أمام المأذون رغم ان فيه حماية للطرفين ولا أستطيع أن أقول إنه خطأ أو غير شرعى ولكن انصح بألا يحدث لأنه مضيعة للحقوق.

أنواع الزواج

أكد د. على جمعة مفتى الجمهورية ان الزواج العرفى يحتاج إلى دراسة وعمق لانه يتعلق بجوانب دينية واقتصادية واجتماعية خاصة بعد أن وصلت صوره إلى أكثر من (٣٠) صورة وكل صورة لها أوضاعها وأسبابها وحكمها منها اسباب مشروعة

جانب من الحضور

المفتى: هناك ٣٠ نوعا من الزواج مضحكة وخطيرة

وبعضها يدل على تقصير وأخرى أسبابها مضحكة وخطيرة ويجب علينا دراسة كل ذلك ونتفق على حلول تصبح محل اهتمام كل المؤسسات.

وعن أحوال المرأة فى الزواج غير الموثق قالت د. فرخندة حسن إنها تعانى من صعوبة نيل حقوقها وحقوق الابناء وقد تضطر لاستمرار هذا الزواج لظروف مادية وقد قام المجلس القومى للمرأة بوضع هذه القضية ضمن أولوياته لمعرفة الأسباب ووضع الحلول المقترحة وقد نجح المجلس فى توثيق عدد كبير من حالات الزواج العرفى.

وتحدث اندريا جاكوب الممثل الاقليمى لمنظمة كونارد إن المنظمة تهتم بحقوق الإنسان فى العالم كله وليس فى المانيا وحدها وتعمل فى مجالات سياسية وغير سياسية فهى منظمة مستقلة وان للسياسة والدين يعملان من اجل خدمة المجتمع وعلينا ان نناقش المعتقدات الدينية، والزواج العرفى تتأثر به المانيا وكل الدول الأوروبية حيث بها ٢٠ مليون مسلم معنيون بهذا النوع من الزواج وهو يحتاج إلى كثير من الأجوبة والحلول باتفاق الهيئات القضائية والدينية والاجتماعية.

وبعد كلمات الافتتاح اقيمت ثلاث حلقات للنقاش الأولى حول مؤسسة الزواج فى الإسلام وظاهرة الزواج العرفى. والثانية: حول الزواج العرفى ومرجعيته وآثاره واساليب مواجهته والثالثة: حول شرعية بعض صور الزواج المختلف بشأنها فى الدول الإسلامية.

اكد الدكتور محمد الشحات الجندى عضو مجمع البحوث الإسلامية ونائب رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى البحث الذى قدمه عن الزواج فى الإسلام وظاهرة الزواج العرفى انه قضية عامة وليست خاصة فهى قضية طفولة وأمومة وحرمة دين ومجتمع وهو يقوم على الرضا والشهادة والمهر ولكنه يفتقد الولى وفيه تستر وتحايل على أحكام الزواج الصحيحة وليس له أصل فى كتب الفقهاء، الأوائل فهو زواج بلا وثيقة لاخفاء غرض او باعث غير مشروع.

وأشار إلى ان تفشى هذا النوع من الزواج أفرز ١٤ الف طفل مجهول النسب طبقا لاحصائية وزارة التضامن ونسبة انتشاره بين شباب الجامعات ١٧٪ فهو ضياع لحقوق المرأة والأولاد.

وتحدث د. محمد رأفت عثمان عضو مجمع البحوث الإسلامية فى الندوة عن أركان عقد الزواج الصحيح وشروط صحته وشريعة الله عز وجل لم تترك شيئا فى حياة الإنسان إلا وقد شرعت له ما ينظمه ويسمو به.

وتستكمل الندوة اليوم بحلقتين للمناقشة الأولى يديرها د. عادل عمر مقرر الندوة حول القانون الوطنى وشرعية بعض صور من الزواج الإسلامى فى العصر الحديث، ويشترك فيها القاضى يوجين قطران رئيس مركز القانون الإسلامى وقوانين الشرق الأوسط بمدرسة الدراسات الشرقية والافريقية بجامعة لندن، والدكتور كريستين ستيلت بكلية الحقوق بجامعة شيكاغو بأمريكا، والدكتور بيتر شولز بجامعة برلين.

نجوى بسيونى
محمد زين العابدين